S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/966
10 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمن ١٠٨٨ (١٩٩٦)، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويتضمن التقرير موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ تقديم تقريري الأخير المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (S/1997/694) وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويتضمن التقرير أيضا استعراضا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال الفترة ذاتها.

٢ - ولا يزال يتولى قيادة البعثة ممثلي الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، السيد كاي إيدي (النرويج)، ويساعده في ذلك السيد مانفريد سايتنر (الدانمرك)، الذي يتولى منصب مفوض قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة.

ثانيا - أنشطة البعثة

قوة الشرطة الدولية

٣ - ما زال القوام المأذون به لقوة الشرطة الدولية ٢٠٢٧ فردا، وفقا لما أورده مجلس الأمن في قراره ١١٠٣ (١٩٩٧) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٧، والمتعلق بقرار تحكيم برتشكو، ١١٠٧ (١٩٩٧) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧، والمتعلق بالمهام الإضافية التي أوكلها مؤتمر لندن لمجلس تنفيذ السلام الذي عقد في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، كان قوام القوة ٢٠٠٤ مراقبين من ٤٠ بلدا مختلفا (انظر المرفق). وفي أعقاب استعراض للهيكل التنظيمي للقوة، تقرر إلغاء إحدى الطبقات الإدارية، ودمج مكاتب المقاطعات في المكاتب الإقليمية السبعة. وبالتالي، فإن مراكز القوة، البالغ عددها ٦٤ مركزا، تتبع الآن مباشرة أحد المكاتب الإقليمية. ونتيجة لذلك، يعمل عدد أقل من ضباط القوة بالمقر، بينما يعمل عدد أكبر على الصعيد الميداني بكافة أنحاء البلد. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، قامت وحدة تدريب القوة، التي كان مقرها في زغرب مع سائر وحدات دعم البعثة، بنقل عملياتها إلى سراييفو من أجل تيسير التدريب الداخلي على نحو يتسم بالكفاءة. ولا تزال قيادة البعثة تنظر في طرق زيادة كفاءة عملياتها.

101297 101297 97-35618

٤ - ولقد تعرضت البعثة لنكسة فاجعة في ١٧ أيلول/سبتمبر عندما سقطت طائرة عمودية، كانت تعمل بموجب عقد مع الأمم المتحدة، عند تحليقها في مهمة بوسط البوسنة. وكان من بين الركاب الإثني عشر الذين فقدوا حياتهم في هذا الحادث، نائب مفوض قوة الشرطة الدولية المسؤول عن إعادة تشكيل الشرطة. ورغم هذه الخسارة، فإن القوة قد استمرت في إحراز التقدم في مجال إعادة تشكيل الشرطة. وفي أعقاب الانفصال الدستوري في جمهورية صربسكا بين الرئيس، ومقره بانيا لوكا، والحكومة التي تتخذ من بالي مقرا لها، توصل ممثلي الخاص ومفوض قوة الشرطة الدولية إلى اتفاق في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وافق بموجبه كل من الرئيس بليانا بلافشيتش (في بانيا لوكا) ورئيس الوزراء السيد كليكوفيتش (في بالي) على مبادئ إعادة تشكيل الشرطة في جمهورية صربسكا التي وضعتها البعثة، والتي يجري بموجبها في الوقت الراهن تخفيض قوام الشرطة بجمهورية صربسكا وإعادة تشكيلها كيما تعمل وفقا للمعايير المعترف بها دوليا وفي إطار احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تقر بها جميع الدول.

٥ - وقد أحرز تقدم أيضا في تنفيذ الاتفاق الذي أبرم بين ممثلي الخاص وقائد قوة تثبيت الاستقرار بشأن "الشرطة الخاصة" لجمهورية صربسكا، مما ورد وصفه في تقريري السابق (انظر S/1997/694، الفقرتان ٨ و ٩). ويجري في الوقت الحالي تسريح القوات شبه العسكرية، التي تخضع للقيود المفروضة من جانب قوة تثبيت الاستقرار، وفقا للمرفق ١ ألف للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (انظر A/50/790-S/1995/999). وقد شكلت قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار فريقا عاملا بالاشتراك مع ممثلي وزارة الداخلية بجمهورية صربسكا من أجل تنسيق انتقال الضباط الملائمين من الشرطة الخاصة إلى الشرطة المدنية النظامية. وبحلول ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، كانت قد وزعت على ١٠٤ من ضباط الشرطة الخاصة في دوبوي استمارات لطلب إعادة الإجازة، حيث أكمل هؤلاء الضباط دورة دراسية أولية لمدة يوم واحد، وذلك كخطوة مبدئية نحو إعادة التشكيل. وستعاد إجازة الوحدات المتبقية من "الشرطة الخاصة" لتصبح عنصرا متميزا في عملية إعادة تشكيل الشرطة بسائر بلديات جمهورية صربسكا. ويجري إنشاء إدارات جديدة بوزارة الداخلية للاضطلاع بمسؤوليات مناهضة الإرهاب، ومراقبة الحدود، ومنع الجريمة المنظمة، وحماية الشخصيات الهامة، ومراقبة التجمعات.

٦ - وقد احتفظت عملية إعادة تشكيل الشرطة في الاتحاد بمعدل تقدمها. وقد أكملت الآن سبعة كانتونات من كانتونات الاتحاد العشرة هذه العملية، إلى حد كبير. وفي جميع بلديات كانتوني نيريتفا ووسط البوسنة، المختلطين عرقيا، يقوم ضباط الشرطة البوسنيون والكروات معا بالدوريات. ولا تزال هناك حاجة، مع هذا، إلى شغل المراكز المخصصة للصرب و "القوميات الأخرى". وقد تعذر حتى اليوم حل عدد ضئيل من المشاكل التي ما زالت قائمة، مثل الشارات الموحدة، ويعود ذلك أساسا إلى تصلب الكروات. وأحرز تقدم في المفاوضات المتعلقة بتقسيم السلطة في الكانتونات الثلاثة المتبقية فيما بين وزراء داخلية الكانتونات (وهم من مجموعة الأغلبية) ونوابهم (وهم من الأقليات).

٧ - وقد أكمل المسؤولون بوزارة داخلية الاتحاد عملية الإجازة. ومع هذا، فإن ثمة أزمة بشأن توزيع المسؤوليات بين الوزير ونائبه وأيضا بشأن المكان المشترك للوزارة ووكالة التحقيق والتوثيق، وقد حالت هذه الأزمة دون افتتاح الوزارة الاتحادية لمدة شهور عديدة، مما يرجع أساسا إلى تشدد البوسنيين.

٨ - وواصلت قوة الشرطة الدولية تدريب الشرطة كيما تعمل وفق مبادئ القيام بأعباء الشرطة على نحو ديمقراطي. ومن بين ضباط الشرطة البالغ عددهم ٥٠٠ ١١ تقريبا بالاتحاد، أكمل ٨٢٢ ٦ ضابطا دورة "إعلامية" لمدة يومين تتضمن بيان عملية إعادة تشكيل قوة الشرطة الدولية وأغراضها. وبالإضافة إلى ذلك، أكمل ٧٠٥ ٥ ضباط دورة دراسية لمدة أسبوع واحد عن "الكرامة الإنسانية"، حيث استمعوا إلى وجهة نظر حديثة عن دور ضابط الشرطة في المجتمع الديمقراطي. وكذلك أكمل ٦٤٨ ضابطا دورة دراسية "انتقالية" لمدة ثلاثة أسابيع، وكانت هذه الدورة بمثابة صيغة مركزة لدورة من الدورات الدراسية لأكاديمية الشرطة، وقد سلطت الضوء على مهارات الشرطة الأساسية. وفي جمهورية صربسكا، أكمل قرابة ٩٥٥ ٢ من ضباط الشرطة، من بين عدد متوقع يبلغ ٥٠٠ ٨، الدورة الدراسية "الإعلامية"، بينما أكمل ٩٠٠ دورة "الكرامة الإنسانية". ومن المقرر أن تبدأ الدورة "الانتقالية" هناك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٩ - وإلى جانب التدريب، تقوم قوة الشرطة الدولية اليوم بمساعدة الشرطة المحلية في إصلاح وتطوير أكاديميات الشرطة على نحو سليم. وبالإضافة إلى مشروع جار في الاتحاد، تضطلع القوة بوضع خطط لصياغة منهاج دراسي للشرطة يستمر ستة أشهر في جمهورية صربسكا؛ وتمويل مكتبة ودورة تدريبية للمدرسين في عاصمة أوروبية؛ وإصلاح مرافق أكاديمية الشرطة بجمهورية صربسكا.

١٠ - وقد أدى تحسن التعاون بين قوة الشرطة الدولية والشرطة المحلية في كلا الكيانين إلى تيسير تنفيذ سياسة نقاط التفتيش (انظر S/1997/468، الفقرة ٥). وبحلول شهر آب/أغسطس، كان عدد نقاط التفتيش المعتمدة قد انخفض بالفعل من أكثر من ٣٠٠ في اليوم الواحد إلى ١٥. والآن، لا يسمح إلا بعشر نقاط تفتيش في المتوسط، كل يوم، بكلا الكيانين. ومنذ بدء العمل بهذه السياسة في أيار/ مايو ١٩٩٧، تعاونت قوة تثبيت الاستقرار في إزالة ٣٤ من نقاط التفتيش غير القانونية والبالغ عددها ١١٩. وقد ساعد تخفيض عدد نقاط التفتيش هذه في تحسين حرية الحركة داخل الكيانين وفيما بينهما. ومع هذا، فإن هذا التخفيض ليس إلا عنصرا واحدا في استراتيجية أوسع نطاقا تتعلق بتشجيع حرية الحركة. وهناك خطوة رئيسية إلى الأمام تتمثل في اعتماد وتنفيذ لوحات تسجيل مشتركة بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، على نحو ما خوله الاجتماع الوزاري للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الذي عقد في سنترا، البرتغال، في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧ (انظر S/1997/434، المرفق).

١١ - ومنذ آب/أغسطس، شرعت قوة الشرطة الدولية، بالتعاون مع قوة تثبيت الاستقرار، في برنامج معزز للتفتيش عن الأسلحة في مراكز الشرطة المحلية، لكفالة عدم احتفاظ الشرطة المحلية إلا بالمعدات التي تحتاجها فقط من أجل حفظ الأمن والنظام بمناطقها، أي بندقية واحدة ذات ماسورة طويلة لكل ١٠ ضباط وسلاح جنبي لكل ضابط. وقد اضطلع، فيما بين ٢٠ آب/أغسطس و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بما

مجموعه ٥٦٣ عملية من عمليات التفتيش عن الأسلحة. ووجدت أسلحة غير قانونية في ١٢١ حالة: ٤٩ في جمهورية صربسكا و ٧٢ في الاتحاد. ومن بين البنود التي صودرت، ٢٩٥ مسدسا و ٥٠٩ ٣ من الأسلحة ذات ماسورة طويلة، و ٢٥ قاذفة قنابل وصواريخ، و ٣٥١ ١ قنبلة، وأكثر من ٠٠٠ ٥٠٤ طلقة ذخيرة.

١٢ - وتعاونت قوة الشرطة الدولية تعاونا وثيقا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة تثبيت الاستقرار في مجال تنفيذ الانتخابات البلدية التي أجريت في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر، وكذلك انتخابات مجلس جمهورية صربسكا في ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وقبل إجراء التصويت، أمكن الحصول على تأييد السلطات في الاتحاد وجمهورية صربسكا للخطة الأمنية الانتخابية. وفي يوم الانتخابات، قامت قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار برصد حركة الناخبين عبر خط الحدود المشترك بين الكيانين. وعقب إعلان نتائج الانتخابات البلدية، عملت قوة تثبيت الاستقرار مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والسلطات المحلية على وضع خطة أمنية للجلسات الافتتاحية للمجالس البلدية. ومع هذا، وفي ١ كانون الأول/ ديسمبر، لم تكن هناك سوى ١٥ إدارة بلدية فقط، من الإدارات البلدية البالغ مجموعها ١٣٥، هي التي وفت بالشروط التي تزكي إجازتها على نحو نهائي من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما توجد ٩ بلديات لم تف بهذه الشروط على الإطلاق حتى اليوم.

الأنشطة ذات الصلة

١٣ - تعتمد قوة الشرطة الدولية، فيما يتصل بتنفيذها لولايتها، على سائر شعب بعثة الأمم المتحدة كيما تحصل على الدعم والتعاون. وفي هذا الصدد، استمر ضباط الشؤون المدنية في تقديم المشورة والمساندة للقوة على الصعيد الميداني، إلى جانب تقديم الخدمات السياسية للبعثة بأكملها.

١٤ - وخلال انتخابات المجالس البلدية التي جرت في شهر أيلول/سبتمبر وانتخابات برلمان جمهورية صربسكا، التي جرت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تعاون مسؤولو الشؤون المدنية في الميدان، تعاونا وثيقا، مع قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار في إيجاد حلول للمماطلات والصعوبات الكثيرة التي اكتنفت عملية الاقتراع، مما ساهم في تخفيف حدة التوتر التي كان يمكن أن تؤدي إلى انهيار القانون والنظام بشكل خطير. ولا تزال الشؤون المدنية ناشطة إقليميا ووطنيا في تنفيذ نتائج انتخابات المجالس البلدية.

١٥ - كذلك، عملت الشؤون المدنية على نحو وثيق مع مكتب الممثل السامي في وضع خطة تنفيذية لإصدار لوحات تسجيل موحدة للبوسنة والهرسك. وفي برتشكو، ساعدت الشؤون المدنية في إعداد الأوامر الصادرة عن المشرف بشأن إنشاء قوة شرطة متعددة الأعراق. وتقوم الشؤون المدنية، في جميع أنحاء البلد، بتعزيز أنشطة بناء الثقة فيما بين الطوائف.

١٦ - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، وضعت الصيغة النهائية لهيكل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة وإجراءات عمله. والمكتب يتألف من ١٢٠ من مراقبي قوة الشرطة الدولية و ١٠ من الموظفين المدنيين،

منتشرين في سبع وحدات إقليمية، مع وجود مراقب واحد على الأقل لحالة حقوق الإنسان في كل مركز من مراكز قوة الشرطة الدولية. ويتولى فريق صغير بالمقر مهمة التنسيق العام. ويعمل مكتب الممثل السامي، على نحو وثيق، مع مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويقوم هذان المكتبان بتنسيق أنشطتهما مع أنشطة الوكالات الأخرى المكلفة بولاية في مجال حقوق الإنسان، وذلك أساسا عن طريق مركز تنسيق حقوق الإنسان التابع لمكتب الممثل السامي.

١٧ - والمهمة الرئيسية لمكتب الممثل السامي هي إجراء تحقيقات قوة الشرطة المدنية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان على يد هيئات إنفاذ القانون. ففي أعقاب التحقيق الكبير بشأن رد الشرطة الكرواتية على أعمال الترويع المرتكبة ضد البوسنيين العائدين إلى بلدية يايتشه في آب/أغسطس ١٩٩٧ (انظر الوثيقة S/1997/694، الفقرة ١٧)، تم عزل رئيس شرطة يايتشه ونائبه من منصبيهما، حيث تتخذ حاليا في حقهما وحق ثمانية آخرين إجراءات تأديبية.

١٨ - وتعاون مكتب الشؤون القانونية التابع للبعثة مع مجلس أوروبا وغيره من الهيئات الدولية في تعديل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية للاتحاد. وانصب العمل، أساسا، على الإجراءات الجنائية التي تمس أنشطة الشرطة، إلا أنه تعرض كذلك للإجراءات المتبعة في المحاكم الجنائية.

١٩ - ولتيسير بث برامج الأمم المتحدة الإذاعية في البوسنة والهرسك، تعاون مكتب الصحافة والإعلام التابع للبعثة مع المنظمات الطلابية البوسنية على تسهيل إقامة محطة إذاعية مستقلة في سراييفو بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعدد من الحكومات. كما أن المكتب يتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية في بانيالوكا على إقامة محطة إذاعية مستقلة بها. ومن المقرر أن تتعاون هاتان المحطتان في تبادل البرامج وفي البث على موجة واحدة في جميع أنحاء البلد. وفضلا عن قيامها بتعزيز أنشطة الأمم المتحدة، فإن البعثة عضو في الفريق الاستشاري لدعم وسائط الإعلام، وهو الهيئة التنفيذية الرئيسية التي أقامها الممثل السامي لتنفيذ القرارات المتعلقة بالقضايا الإعلامية.

٢٠ - وعملت وحدة الصندوق الاستئماني بهمة في المساعدة على استعادة الخدمات الطبية المتخصصة في سراييفو. وهي تسعى حاليا لتوسيع نطاق صلاحيات صندوق التأثير السريع للمساعدة على تمويل المشاريع التي تسد الثغرات في البنية الأساسية الاجتماعية في سراييفو.

مركز الأنشطة المتعلقة بالألغام

٢١ - يضم مركز الأنشطة المتعلقة بالألغام حاليا ١٢٠ أخصائي إزالة ألغام مدربين في بانيالوكا وتوزلا وموستار، فضلا عن ٤٠ في بيهاتش، حيث يعملون بموجب شروط عقد مبرم بين البعثة ومنظمة غير حكومية تدعى المنظمة الدولية للمعوقين. وفي الوقت الحاضر، يوجد بالبوسنة والهرسك حوالي ٧٥٠ أخصائيا مدنيا مدربين في مجال إزالة الألغام يعملون في برامج ممولة من اللجنة الأوروبية، ومنظمة المعونة

الشعبية النرويجية، ومركز الأنشطة المتعلقة بالألغام، والبنك الدولي. وقد قام مركز الأنشطة المتعلقة بالألغام بإنجاز ٢٣ مهمة طارئة لإزالة الألغام. أما المساحة الكلية التي تم مسحها وإخلاؤها وإبلاغ المركز عنها في عام ١٩٩٧، من جانب جميع المنظمات المشاركة في برامج إزالة الألغام فبلغت، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حوالي ٥ كيلومترات مربعة.

٢٢ - وفي الوقت الحاضر، تحتوي قاعدة بيانات المركز المتعلقة بحقول الألغام على تفاصيل عن ١٨٠٢٧ سجلا بالمناطق الملغومة. ويجري حاليا التحقق من المعلومات المتاحة وتحويلها إلى خرائط تفصيلية لإحالتها إلى أفرقة إزالة الألغام التابعة لشتى منظمات إزالة الألغام. أما المعلومات الجديدة فتضاف تباعا.

٢٣ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وقعّت الأمم المتحدة ومجلس وزراء البوسنة والهرسك مذكرة تفاهم بشأن خطة عمل الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع مجلس الوزراء على المبادئ المتفق عليها لإزالة الألغام بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وتجري حاليا مناقشات تفصيلية بين لجنة البوسنة والهرسك لإزالة الألغام وحكومتي الكيانين ومجلس المانحين، الذي يشترك في رئاسته البعثة ومكتب الممثل السامي، وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق على الترتيبات الإدارية لمركز الأنشطة المتعلقة بالألغام بالبوسنة والهرسك ومركزي الأنشطة المتعلقة بالألغام بالكيانين، بما يتمم إنشاء هيئات إزالة الألغام في البلد قبل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، على النحو المقرر في استنتاجات مؤتمر لندن المنعقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع وثيقة مشروع، للتوقيع عليها من جانب حكومة البوسنة والهرسك، يتولى بمقتضاها توفير المساعدة التقنية والمالية للحكومة لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بإزالة الألغام في عام ١٩٩٨.

ثالثا - أنشطة منظومة الأمم المتحدة

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٢٤ - واصل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان دعم ولاية المقرر الخاص بإطلاعها باستمرار على التطورات ذات الصلة والتدخل لفائدتها لدى السلطات المحلية. وواصل أيضا بذل الجهود الرامية إلى إصلاح النظام القضائي للبوسنة والهرسك. وشملت الأنشطة في هذا الميدان الاضطلاع بأنشطة رصد المحاكمات وتنسيق تلك الأنشطة؛ وتوفير الخبرة في مجال حقوق الإنسان لفريق الخبراء المعني بإصلاح النظام الجنائي، ودعم مشروع يتعلق بمعهد للتدريب الجنائي؛ والاضطلاع بمشروع يوفر للمشبوه فيهم محامين لهم معرفة بالقانون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، استمر المكتب في رصد عملية تعيين الحكام، وخاصة في الاتحاد، لتقييم مدى تماشيها مع المعايير المناسبة لحقوق الإنسان.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٢٥ - واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة التركيز على مشاريع الصحة والتعليم. وفي قطاع الصحة، تركز اليونيسيف أساسا على تدريب المهنيين. وفي ميدان التعليم، وسعت اليونيسيف مشروعها المتعلق

بالتوعية بالألغام ليشمل جمهورية صربسكا وبدأت تدريب العمال الاجتماعيين على تطوير الخدمات الاجتماعية الموجهة للأطفال. وقد اجتمع لأول مرة، السلطات القطاعية والخبراء التقنيون من كلا الكيانين عند استعراض منتصف المدة لأنشطة اليونيسيف لتقييم الإنجازات في مجال خدمات الأطفال، وتحليل الاستراتيجيات واقتراح مكونات للبرنامج المقبل. واشتركت وزارتا الصحة لكلا الكيانين في رئاسة الاجتماع.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٦ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توسيع أنشطته في سياق إطاره للتعاون القطري، مع التركيز أساسا على برامج التنمية المحلية المتعددة القطاعات المدعومة بمشاريع قطاعية وطنية مختارة والمساعدة المقدمة في مجال وضع السياسات. والهدف من البرامج المتكاملة هو الجمع بين إصلاح المآوى والهياكل الأساسية الاجتماعية والجهود الإنمائية المجتمعية المبذولة لتشجيع الوئام الاجتماعي بغية خلق بيئة تسهل الاندماج السلس للاجئين العائدين والمشردين مع السكان.

٢٧ - وقد بدأ البرنامج الإنمائي في التحضير لمرحلة جديدة من مشروع برنامج إزالة الألغام في البوسنة والهرسك الذي سيمول عن طريق تبرعات الجهات المانحة إلى الصندوق الاستئماني الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويستهدف المشروع المساعدة في نقل المسؤولية الرئيسية عن خطة إزالة الألغام إلى الحكومة الوطنية وحكومتي الكيانين.

برنامج الأغذية العالمي

٢٨ - أنهى برنامج الأغذية العالمي عملية إعادة تصنيف المستفيدين في البوسنة والهرسك. ويصل عدد المستفيدين الذين يحصلون حاليا على معونة غذائية تقدم عن طريق برنامج الأغذية العالمي ٥١٨ ٥٨٦ شخصا وسيظل هذا العدد كما هو طيلة أشهر الشتاء. وسيجري بين ربيع عام ١٩٩٨ والربع الأخير من عام ١٩٩٨ تخفيض تدريجي آخر في عدد المستفيدين. وقد تضاعف تركيز الدعم الذي يقدمه برنامج الأغذية العالمي على أنشطة التأهيل الصغيرة الحجم والقصيرة الأجل في مرحلة الابتعاد التدريجي عن المعونة الغوثية المباشرة.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢٩ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودها لتنفيذ المرفق ٧ لاتفاق دايتون. ويقدر أنه قد عاد منذ مطلع هذا العام نحو ٠٠٠ ١٥٠ لاجئ ومشرد إلى ديارهم في البوسنة والهرسك، منهم ٠٠٠ ١٠٠ عادوا من بلدان اللجوء.

٣٠ - وقد استمر تطوير بادرة "المدن المفتوحة" بحزم خلال الفترة وقد اعترفت المفوضية بست مدن مفتوحة خلال عام ١٩٩٧: كونييتش، وبوسكوفتشكا، وفوغوشكا، وبيهاتش، وغرجزة، وكاكاني. وستحصل هذه المجتمعات المحلية، التي تبدي استعدادها لقبول عودة الأقليات إليها على مساعدة دولية.

٣١ - وقد أدى التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأعمال المتعلقة بالألغام إلى وضع استراتيجية مشتركة لإزالة الألغام يتوقع أن تسفر عن اعتماد نهج أكثر تركيزا تجاه إزالة الألغام في مناطق العائدين، وخاصة في المدن المفتوحة في عام ١٩٩٨. ونظرا لأن من المتوقع أن يؤدي إيجاد فرص العمل دورا أساسيا في الحد من البطالة وتسهيل العودة الدائمة والاندماج، تتعاون المفوضية بشكل وثيق مع مشروع المبادرات المحلية للبنك الدولي.

٣٢ - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقديم المساعدة من أجل العودة إلى الوطن (المأوى والنقل) في كافة أنحاء البوسنة والهرسك وقدمت المساعدة المستهدفة للأشخاص المستضعفين للغاية (كبار السن والمعوقين واليتامى) وسكان المراكز الجماعية.

منظمة العمل الدولية

٣٣ - سلطت أنشطة منظمة العمل الدولية الأضواء على ثلاث مبادرات: فتح مركز تدريب للكهول في كانتون انسكوسانسكي، مع التركيز على تدريب العمال الأضعف حالا والعاطلين عن العمل، على حرف البناء؛ والاضطلاع بأنشطة لتدريب العمال غير المهرة وشبه المهرة العاطلين عن العمل من كانتون أوغرزده على الحرف الكهربائية؛ وتدشين مركز لتنمية الأعمال التجارية في منطقة برتشكو يستهدف تشجيع تنمية المؤسسات الصغرى.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٣٤ - ما زالت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تعالج مسألة الاحتياجات الطارئة في القطاع الزراعي في البوسنة والهرسك. وتشمل الخدمات المقدمة حاليا تقييم الاحتياجات؛ وجمع البيانات وتجهيزها؛ والتنسيق والاتصال؛ وتوفير المدخلات؛ وتحديد المشاريع واعدادها وتنفيذها وتقييمها؛ والمساعدة التقنية وبناء القدرات؛ والإنتاج المتخصص للبذور؛ ومراقبة جودة البذور؛ وتبادل التدخلات الزراعية بين الكيانين.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٣٥ - في ميدان التعليم، ركزت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أنشطتها على مشروع يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز القدرة على الإدارة والتخطيط في كانتون وسط البوسنة والوزارة الاتحادية للتعليم والثقافة؛ وإعداد المشاريع المدرسية وإتمام الأشغال الجارية بمدرسة ابتدائية في جيغار (بيهاتش)؛ وإعداد تقرير شامل عن إعادة بناء المدارس في كل من الكيانين. وتواصل اليونسكو، في برامجها المتعلقة بالتراث الثقافي، تكريس عناية خاصة لموستار وقد أوشكت على الانتهاء من ترميم مئذنة مسجد شيفان تشيهايا التاريخي. وتتعاون اليونسكو مع قوة الشرطة الدولية في حماية المباني المقدسة في الكانتون ١٠، إثر عملية إلقاء القنابل على المسجد التاريخي في توميسلافغراد.

منظمة الصحة العالمية

٣٦ - شهد الربع الأخير زيادة في نسبة المشاركة في الأنشطة الصحية المشتركة بين الكيانين، وخاصة التركيز على التدريب في إطار مشروع السلام من خلال الصحة التابع لمنظمة الصحة العالمية.

٣٧ - وما زالت هناك عدة عوامل تبعث على القلق في القطاع الصحي. وقد ترددت على نطاق واسع أنباء تفيد برفض تقديم الخدمات للأقليات في جمهورية صربسكا، وترد أنباء مماثلة من مجتمعات الاتحاد المقسمة مثل موستار. وموقف منظمة الصحة العالمية هو أنه يتعين جعل معايير الصحة الأساسية فوق جميع الأهداف السياسية.

البنك الدولي

٣٨ - تواصل بعثة البنك الدولي في البوسنة والهرسك تنفيذ برنامج إعادة البناء الاقتصادي الذي أقر في مؤتمر بروكسل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. ويساعد البنك أيضا البوسنة والهرسك على استحداث إصلاحات في النظام الاقتصادي لإقامة النمو الاقتصادي على أساس مستدام ولتعجيل الانتقال إلى الاقتصاد السوقي. وقد تم حتى الآن تعبئة ما مجموعه ٤٠٨ ملايين دولار من أموال البنك الدولي لـ ١٨ مشروعا محددا ويدير البنك الدولي حاليا صندوقا يحتوي على ١٥٠ مليون دولار لغرض التمويل المشترك لتلك المشاريع وبذلك تصل قيمة المشاريع التي أعدها البنك الدولي والتي هي الآن في مرحلة التنفيذ قرابة ١,٥ بليون دولار. وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بلغ مجموع العقود التي تم التوقيع عليها باستخدام الأموال التي يديرها البنك الدولي ٢ ١٨٤ عقدا قيمتها ٣٢٠ مليون دولار.

٣٩ - وقد تمكن البنك من تعبئة موارد كبيرة لإعادة بناء المنازل في المناطق التي استهدفتها المنوضية ولتنفيذ برامج إيجاد فرص العمل وغير ذلك من مخططات تطوير الهياكل الأساسية. وينسق البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو وثيق برامجهما، مما جعل الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثمرة للغاية ومما أدى إلى تقديم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة قيمة بصفة خاصة في الجهود التي يبذلها البنك الدولي في إعادة البناء.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٤٠ - يعد المكتب الميداني لسراييفو، وهو واحد من ثلاثة مكاتب ميدانية أنشأتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، امتدادا لقسم التحقيق التابع لمكتب المدعي العام في لاهاي. وتتمثل إحدى ولايات المكتب، بوصفه الصلة بين مكتب المدعي العام والسلطات المحلية والهيئات الدولية، في التحقيق في جرائم الحرب داخل البوسنة والهرسك. وقد زاد في الشهرين الأخيرين نشاط المحكمة، ويعود ذلك أساسا إلى بدء محاكمة جديدة تتعلق بضابط برتبة عالية من الجيش الكرواتي وإيقاف واحتجاز ١٠ من المتهمين الكروات.

رابعا - ملاحظات

٤١ - شهدت الفترة المستعرضة تقدما صوب تنفيذ اتفاق الإطار العام، ولا سيما في الميادين ذات الأهمية المباشرة بالنسبة لعملية البعثة: بدء تشغيل قوات الشرطة المشتركة البوسنية - الكرواتية في الكانتونين المختلطين بالاتحاد؛ والشروع في برنامج شامل لإعادة تشكيل الشرطة في جمهورية صربسكا؛ وتعيين قيادة متعددة الجنسيات للشرطة في مدينة برتشكو المتنازع بشأنها. بيد أن هذا التقدم ما زال في أطواره الأولى ولم يترسخ بعد، وسيتطلب استمرار مشاركة البعثة في تطوير القدرة على الحفاظ على النظام وفقا لمعايير مقبولة دوليا. ويمثل بناء قدرات الشرطة المحلية لوزارة داخلية كل من الكيانين عنصرا هاما في الاستراتيجية الأعم لتوطيد سلام قابل للاستمرار ذاتيا في البوسنة والهرسك.

٤٢ - ويجب أن تكون إعادة تشكيل الشرطة مصحوبة بإصلاح للنظام القضائي عموما، وتشمل الولاية الحالية لقوة الشرطة الدولية رصد ومراقبة وتفتيش أنشطة ومرافق إنفاذ القانون فضلا عن المنظمات والهياكل والإجراءات المرتبطة بذلك. ولم تنفك بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ومجلس أوروبا، ومكتب الممثل السامي تتعاون في الجهود الرامية إلى إصلاح الإجراءات الجنائية للاتحاد. بيد أن النقص في الموارد والموظفين المؤهلين حال دون الاضطلاع بطائفة أعرض من الأنشطة المتصلة بإصلاح النظام القضائي في كلا الكيانين. وقد اقترحت على الممثل السامي وأعضاء الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام أن تسعى البعثة، مع مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمات أخرى، توسيع نطاق عملياتها لكفالة أن تتقدم الجهود الدولية لإصلاح النظامين القضائي والجنائي بالتوازي مع الجهود التي تستهدف قوات الشرطة المحلية. ومن الواضح أنه يجب طرق مسألة إصلاح الشرطة، والنظام القضائي والسجون بطريقة متكاملة لكي يتسنى تهيئة بيئة يسود فيها القانون والنظام وتكون عادلة وغير تمييزية.

٤٣ - وثمة مجال آخر جدير بأن يولى مزيدا من العناية، وهو مجال الخسارة المتكبدة في دخل الدولة نتيجة للجرائم الاقتصادية التي تستفيد منها أساسا، فضلا عن ذلك، القوات المناهضة لعملية السلام. وقد أبرزت التحقيقات التي أجرتها اللجنة الأوروبية مدى انتشار الجريمة المالية، والتهريب، وغير ذلك من العمليات غير المشروعة في البوسنة والهرسك. وتم حاليا توثيق الروابط بين هذه الأنشطة والهياكل السياسية والقضائية وهياكل الشرطة في ثلاث مناطق محلية، وهي حاليا موضوع مناقشة عامة في البلد. وكجزء من جهد أوسع نطاقا لتحقيق مزيد من الكفاءة المهنية والشفافية في الخدمة المدنية، تعتزم قوة الشرطة الدولية التعاون مع الوزارات في كلا الكيانين لتحسين قدرتها على الكشف عن الجريمة المالية التي تتسبب في إفساد المؤسسات العامة وعلى التصدي لها. والبعثة مستعدة للشروع في تدريب شرطة الكيانين في الكشف عن الجريمة المالية، والتهريب، والفساد، وللمساعدة في إنشاء وحدات خاصة لمكافحة الفساد. وسيكون هذا الميدان من ميادين إنفاذ القانون مشمولا أيضا برصد أنشطة الشرطة عن كثب الذي تقوم به قوة الشرطة الدولية. وقد أعلمت الممثل السامي وأعضاء الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام بآرائي بشأن هذه المسألة.

٤٤ - ومن أجل إنجاز المهام المقترحة أعلاه والمتصلة بالإصلاح القضائي وبالجريمة الاقتصادية، ستحتاج البعثة إلى زيادة الموارد البشرية والمالية المتاحة لها. وسيلزم عدد من الخبراء في مجالات الجريمة المالية والتهريب والفساد لتشكيل فريقين من المدربين يعملان مع الكيانين. وبالإضافة إلى ذلك، سيلزم خبراء في إصلاح العدالة الجنائية، فضلا عن الخبراء في تطوير النظم القضائية والجنائية العصرية. وستنظر البعثة في طرق تكييف الهيكل الحالي لقوة الشرطة الدولية لكي تركز على العمل في هذه الميادين بصورة ملائمة، على غرار ما تم القيام به في قطاع حقوق الإنسان.

٤٥ - وبعد سنتين من الخبرة في تطبيق الترتيبات المعقدة للاتفاق الإطاري العام، وأداء دور البعثة على النحو المحدد في المرفق ١١ للاتفاق، فقد اتسم حتى الآن توزيع المسؤوليات، ولا سيما بين البعثة وقوة تثبيت الاستقرار، بالوضوح والفعالية. وبفضل الدعم القوي والمتواصل من قوة تثبيت الاستقرار، تمكن مراقبو قوة الشرطة الدولية، المجردون من الأسلحة، من النهوض بولاية البعثة وبفعالية. ولقد تم إنجاز الكثير، لكن ما زال أيضا الكثير مما لم ينجز بعد. والأمم المتحدة مستعدة لمواصلة أداء دورها، ولذلك فإني أوصي بتجديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى. بيد أنه يجب أن ألاحظ أن وجود مراقبي قوة الشرطة الدولية مرهون بوجود ترتيبات أمنية ملائمة، وهي ترتيبات لا يمكن أن يؤمنها في الوقت الحاضر سوى قوة عسكرية دولية موثوقة.

٤٦ - وأود أن أنوه برجال ونساء البعثة الذين ينجزون مهمتهم الهامة بشجاعة وفعالية. ويجب الإشادة بوجه خاص بالإثني عشر رجلا وامرأة من قوة الشرطة الدولية ومكتب الممثل السامي الذين ماتوا في حادثة طائرة الهليكوبتر أثناء أدائهم لواجبهم.

٤٧ - إن ممثلي الخاص، السيد كاي إييدي، لم ينفك يؤدي مهامه بحيوية وبطريقة ملهمة على رأس البعثة، وأنا أعرب عن امتناني العميق له. وقد أبلغ مجلس الأمن بالفعل بأن السيد إييدي سيعود إلى خدمة بلده في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وقد قررت تعيين السيدة اليزابيث ريهن لخلافته.

المرفق

تكوين قوة الشرطة الدولية في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧[أ]

الاتحاد الروسي	٣٦
الأرجنتين	٤٣
الأردن	١٥٦
اسبانيا	٥٤
استونيا	٩
ألمانيا	١٦٦
اندونيسيا	١٨
أوكرانيا	٣٦
أيرلندا	٣٥
ايسلندا	٣
إيطاليا	٢٣
باكستان	٩٥
البرتغال	٦٠
بلغاريا	٣٣
بنغلاديش	٣١
بولندا	٤٠
تايلند	٣
تركيا	٢٧
تونس	٣
الدانمرك	٣٩
السنغال	٣٢
السويد	٥٠
سويسرا	٤
شيلي	٣١
غانا	٨٦
فرنسا	١٣٧
فنلندا	٢٣

المرفق (تابع)

كندا	٣٠
ماليزيا	٤٦
مصر	٣٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٦٠
النرويج	٢٤
النمسا	٣٩
نيبال	٤٣
نيجيريا	١٩
الهند	١٤٣
هنغاريا	٣٦
هولندا	٥٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٩
اليونان	١٣
المجموع	٢ ٠٠٤

(أ) قد يختلف عدد مراقبي الشرطة المدنيين بسبب عمليات المناوبة.

Map No. 3946 Rev. 1 UNITED NATIONS
December 1997

Department of Public Information
Cartographic Section